4.1.4 أسباب الفساد الإداري والمالي

إن معرفة الأسباب المؤدية لانتشار الفساد في الإدارات العمومية والتنظيمات المختلفة على وجه التحديد يمكن من التصدي لهذه الظاهرة ومعالجتها معالجة فعالة، وحتى إن لم يتمكن المختصون من حصر هذه الأسباب بصورة كاملة لتعددها واختلافها تبعا لطبيعة المجتمع والمنظمة والمحيط العام الذي يعيش فيه الفرد، إلا أنه تم تحديد جملة من الأسباب المباشرة المسؤولة عن استشراء هذه الظاهرة، في مقدمتها:[1]

أ- الأسباب الإدارية والتنظيمية: تتلخص أهمها في:

- عدم وجود ثقافة تنظيمية قوية ومتماسكة وإيجابية تودي إلى التزام عال والتحلي بأخلاقيات إدارية سامية؛
- كبر حجم المنظمة والذي غالبا ما يؤدي إلى ترهل إداري وبطالة مقنعة وبيروقراطية عالية خصوصا في الإدارات الحكومية؛
- ضعف النظام الرقابي واستغلال العلاقات مع المسؤولين في المناصب العليا وضعف القيادات الإدارية وعدم نزاهتها والذي يجعل الممارسات الفاسدة روتينا ساريا يمر دون مساءلة أو حساب؛

[1] أنظر كل من:
- كايد كريم الركيبات، مرجع سابق، ص 35.
- علاء فرحان طالب وعلي الحسين حميدي العامري، مرجع سابق، ص ص 60-61.

- العمل بالكثير من السرية وعدم الوضوح وقلة الشفافية خصوصا إذا كان للمنظمة موارد كثيرة وبعيدة عن الرقابة الشعبية والإعلامية مثل رئاسة الجمهورية والجيش والأمن؛
- عدم وضوح الصلاحيات وسوء توزيع السلطات والمسؤوليات وعدم تناسب الهيكل التنظيمي مع طبيعة العمل وعدم وجود وصف وظيفي واضح؛
- عدم وضوح التعليمات وغياب قواعد العمل والإجراءات المكتوبة ومدونات سلوك الموظفين في قطاعات العمل المختلفة؛
- المركزية والبيروقراطية المفرطة وعدم توزيع المهام والصلاحيات والمسؤوليات بعدالة وتخلف الإجراءات الإدارية وعدم مواكبتها لروح العصر وحاجات المجتمع؛
- ضعف سياسات التوظيف وفسادها وعدم اعتماد معايير موضوعية للكفاءة والنزاهة عند تعيين الموظفين والمسؤولين في الوظائف العليا؛
- عدم الاستقرار الوظيفي في الإدارات العليا أي شعور الموظف أن منصبه فرصة يجب استغلالها قبل تنحيته منه.

ب– الأسباب القانونية والتشريعية: تتمثل في:

- القوانين التعسفية التي تدفع الأفراد لتجاوزها والتحايل عليها وعدم احترامها وخرقها باستمرار؛
- التغيير المستمر للقوانين بغرض خدمة مصالح فئات متنفذة وشخصيات سياسية كبيرة؛
- الثنائية في تفسير القوانين والغموض في نصوصها بحيث تقبل التأويل للنفاذ من خلالها لتمرير مواقف معينة أو تحصيل منافع خاصة.

ج– المتغيرات الاجتماعية والثقافية: والتي تؤثر على سلوك العاملين في الأجهزة الإدارية للدولة وتسهم في ممارسة الفساد فيها ويمكن الإشارة لبعض منها:

- الالتزام بالأعراف والتقاليد السائدة في المجتمع التي تدفع للتحيز لأبناء العمومة والانتصار للأقارب وحب المظاهر والتقليد، والحث على استعمال الوساطة واستغلال النفوذ والعلاقات الشخصية واللارسمية في التأثير على المعاملات الرسمية التي تتعارض مع القوانين؛
- توظيف الانتماءات الجهوية والعشائرية والطائفية في الضغط على الإداريين لتحقيق مزايا بغير وجه حق كالتعيين ومنح الرخص والوكالات والمقاولات؛

- التأثير السلبي لبعض العادات الاجتماعية على سلوك الإداريين كالإسراف في الإنفاق والهدر في المواد وعدم الحفاظ والاهتمام بممتلكات الدولة؛
- عدم قبول التغيير والحنين الدائم للماضي وضيق الأفق والانعزال وقلة حركة الأفراد للاطلاع على أساليب حياة المجتمعات الأخرى.

2.4 أشكال الفساد الإداري والمالي

تتعد أشكال الفساد الإداري والمالي تبعا للزاوية التي ينظر له منها، فهو يختلف باختلاف حجمه، ومدى انتشاره وتنظيمه، والجهة التي تمارسه، والمصلحة التي يسعى لتحقيقها، إلخ. ومن هذا المنطلق اعتمد المختصون في تحديد أشكال الفساد على عدة معايير نوجز أهمها فيما يلي.

1.2.4 الفساد من حيث الحجم

من حيث الحجم، يقسم الفساد إلى:[1]

أ- الفساد الصغير أو الافقي: وهو الفساد الذي يتعلق بأداء الوظائف والخدمات الروتينية، ويمارس من قبل فرد واحد دون تنسيق مع الآخرين وينتشر بين صغار الموظفين في القطاعات المختلفة عن طريق استلام رشاوى أو عمولات عن أي خدمة يقدمونها كتعجيل إنهاء إجراءات روتينية أو تسهيل إتمام عقد أو مناقصة عامة. كما يمكن أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بالمحاباة والوساطة والمحسوبية ووضع اليد على المال العام أو بتعيين الأقارب.

ب- الفساد الكبير أو العمودي: والذي يقوم به كبار المسؤولين كرؤساء الدول والحكومات والوزراء وكبار الموظفين لتحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة وليس رشوة صغيرة وهذا من خلال التأثير على صانعي ومتخذي القرارات. وهو أخطر أنواع الفساد لأنه أعم وأشمل ويكلف الدولة مبالغ ضخمة لارتباطه بالصفقات الكبرى في المقاولات والحصول على التوكيلات التجارية للشركات الدولية الكبرى المتعددة الجنسيات.

2.2.4 الفساد من حيث الانتشار

يمكن تقسيم الفساد من حيث الانتشار إلى[1]:

[1] هاشم الشمري وإيثار الفتلي، مرجع سابق، ص ص 45-47.

أ- الفساد المحلي: يقصد به ما ينتشر من مظاهر الفساد داخل البلد الواحد ولا يرتبط بشركات أجنبية تابعة لدول أخرى، وسيتم التفصيل في أهم مظاهره لاحقا.

ب- الفساد الدولي: وهو الفساد الذي يأخذ أبعادا واسعة وكبيرة تصل إلى نطاق عالمي ضمن نظام الاقتصاد الحر وتترابط فيه المؤسسات المحلية والدولية بالدولة والقيادة السياسية فتأخذ شكل منافع ذاتية متبادلة. ويأخذ أشكالا مختلفة كرشاوى ومدفوعات غير مشروعة في إطار التجارة أو المساعدات الأجنبية وتدفقات الاستثمار أو في صورة مزايا تفضيلية في فرص التجارة أو التحيز لصالح اقتراحات استثمارية معينة، وقد يظهر في صور أكثر خطورة على المجتمعات مثل الإتجار بالمخدرات والسلاح وتهريب المهاجرين وتجارة الرق وتبييض الأموال.

3.2.4 الفساد من حيث درجة التنظيم

يمكن تقسيم الفساد حسب درجة تنظيمه إلى[2]:

أ- الفساد الإداري غير المنظم (الفردي): يتمثل هذا الفساد في مواقف فردية مهما كثرت أو قلت كالسرقة والابتزاز وخرق القانون وإفشاء الأسرار والاختلاس والتواطؤ والتزوير والإهمال المتعمد لتطبيق القانون، وإن كانت هذه الممارسات غير المقبولة تمارس فيما سبق في إطار منظمات الأعمال بأسلوب عشوائي وبطرق بدائية وغير منهجية يسهل اكتشافها والتعامل معها فإنها تطورت الآن وأصبحت وفق خطط وتفكير حذق وبأساليب علمية حديثة يصعب اكتشافها في كثير من الأحيان.

ب- الفساد الإداري المنظم: عادة ما يرقى الفساد المنظم إلى جرائم منظمة كبيرة تمارس من قبل منظمات وجماعات تحاول أن تخفي جرائمها بشتى الطرق والأساليب بتواطؤ مع موظفين كبار في الدولة والشركات الخاصة. ويدخل ضمن مفهوم الفساد المنظم، عصابات تجارة المخدرات والجماعات الإرهابية التي تستخدم أساليب غسيل الأموال مع كبار المصرفيين من خلال عمولات كبيرة ورشاوى تدفع لهم، كما أنها تتعاون مع أفراد من داخل حدود البلد ضمن سلك الجيش والشرطة أو الجمارك من أجل إدخال كل أنواع الممنوعات.

---

[1] هاشم الشمري وإيثار الفتلي، مرجع سابق، ص ص 48-49.

[2] علاء فرحان طالب وعلي الحسين حميدي العامري، مرجع سابق، ص ص 29-32.

ج- الفساد الإداري المنتظم: يخص المنظمات، ويحدث عندما تتحول إدارة المنظمة إلى إدارة فاسدة تدير العمل من خلال شبكة مترابطة للفساد يستفيد ويعتمد كل عنصر منها على الآخر ويصبح فيها السلوك المنحرف متركزا إلى درجة أن لا أحد يدان إداريا لمشاركته فيها، كشبكة الفساد التي تضم المدير العام ومعاونيه ومدراء المشاريع، إلخ. ويحمل أفراد المنظومة الفاسدة من منتسبي الجهاز الإداري المعني نوعين من الولاء حسب العقوبات والمنافع المتوقعة من كل منهما، فيكون الولاء لصالح هدف الجهاز الإداري وقواعده القيمية وقواعد عمله عند عدم مناقضتها لمنافعهم الخاصة، وقد يكون الولاء لصالح هدف المنظومة الفاسدة وقواعدها القيمية وقواعد عملها الداخلية في حالة تناقضها مع المصلحة العامة.

4.2.4 الفساد من حيث المستوى

من حيث المستوى الذي يمسه الفساد فيمكن تقسيمه إلى[1]:

أ- فساد المستوى الرئاسي: يتعلق هذا الشكل من الفساد بذروة الهرم السياسي أي فساد الرؤساء والحكام من خلال استغلال سلطاتهم لتحقيق مكاسب شخصية بطرق غير مشروعة، حيث تتحول مناصبهم للخدمة العامة إلى مناصب لجني الثروات الشخصية عبر استغلال النفوذ وقبض الرشاوى والعمولات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق زوجاتهم وأبنائهم أو أقاربهم أو أصدقائهم أو المحسوبين عليهم. وينتشر هذا الشكل من الفساد في الأنظمة الديكتاتورية التي يغلب عليها النمط الفردي للحكم أو سياسة الحزب الواحد دون معارضة وهو من أخطر أشكال الفساد، ونجده بكثرة في البلدان الافريقية والأسيوية وأمريكا اللاتينية.

ب- فساد المستوى المؤسسي: وهو الفساد الذي يحدث في السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، ومن أخطر صوره هو فساد الوزراء وكبار المدراء وأعضاء البرلمان من ممثلي الأحزاب السياسية والقضاة، لاسيما عندما تتداخل مصالحهم الشخصية فيما بينها. ويدخل في إطاره أيضا عملية اختيار الوزراء والسفراء وممثلي القنصليات وكبار موظفي الدولة بطريقة مخالفة لمبدأ الكفاءة والفاعلية والنزاهة، بل على أساس الفئوية أو الحزبية أو المحسوبية أو الطائفية.

ج- فساد المستوى التنظيمي: يتم في المستوى الإداري ومن أهم ممارساته، التراخي وعدم احترام وقت العمل، وامتناع الموظفين عن تأدية العمل المطلوب منهم وعدم تحمل المسؤولية.

[1] علاء فرحان طالب وعلي الحسين حميدي العامري، مرجع سابق، ص ص32-34.

5.2.4 الفساد من حيث نوع القطاع

يمكن تقسيم الفساد من حيث نوع القطاع إلى:[1]

أ- فساد القطاع العام: يعد القطاع العام أرضا خصبة للانحرافات الإدارية والسرقات المالية لغياب المالك الذي يقف على مصالحه الاقتصادية، والدولة باعتبارها المالك الوحيد لهذا القطاع غالبا ما تقوم بتعويض الخسائر وتغطية السرقات دون أي عقاب أو متابعة.

ب- فساد القطاع الخاص: يكون مجتمع الأعمال مصدرا للفساد عندما يعمل على تقديم الرشاوى والعمولات من أجل الحصول على المناقصات والمشاريع والرخص والإعفاءات أو الامتيازات. حيث أشار تقرير منظمة الشفافية الدولية إلى أن الشركات الأمريكية هي أكثر الشركات التي تمارس أعمالا غير مشروعة تليها الشركات الفرنسية والصينية والألمانية وهذا من خلال تقديم مرتبات منتظمة لكبار الموظفين في اكثر من 136 دولة مقابل تقديم خدمات لتلك الشركات خاصة في دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.